

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١٠ لسنة ٢٠٢٣

بشأن الموافقة على قرار مجلس محافظى بنك التنمية الإفريقي رقم (٢٠٢١/٥) الصادر فى ٥ مارس ٢٠٢١ بشأن التصريح بالزيادة الخاصة المؤقتة لرأسمال البنك القابل للاستدعاء ، واكتتاب جمهورية مصر العربية فى عدد (١٩٦٥٠) سهمًا فى إطار قواعد تحويل ملكية الأسهم (STR) وفقًا لنظام النسبة والتناسب (Pro-rata) ، منها (١١٧٩) سهمًا مدفوعًا (paid-up) عبارة عن (٥٢١) سهم الزيادة العامة السادسة + ٦٥٨ سهم الزيادة العامة السابعة) تبلغ إجمالي قيمتها ما يعادل نحو (١٦,٨) مليون دولار أمريكي ، يتم سدادها على قسطين متساويين قيمة القسط الواحد مايعادل نحو (٨,٤) مليون دولار أمريكي فضلاً عن عدد (١٨٤٧١) سهمًا قابلة للاستدعاء (callable)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على قرار مجلس محافظى بنك التنمية الإفريقي رقم (٢٠٢١/٥) الصادر فى ٥ مارس ٢٠٢١ بشأن التصريح بالزيادة الخاصة المؤقتة لرأسمال البنك القابل للاستدعاء ، واكتتاب جمهورية مصر العربية فى عدد (١٩٦٥٠) سهمًا فى إطار قواعد تحويل ملكية الأسهم (STR) وفقًا لنظام النسبة والتناسب (Pro-rata) ، منها (١١٧٩) سهمًا مدفوعًا (paid-up) عبارة عن (٥٢١) سهم الزيادة العامة السادسة + ٦٥٨ سهم الزيادة العامة السابعة) تبلغ

إجمالي قيمتها ما يعادل نحو (١٦,٨) مليون دولار أمريكي ، يتم سدادها على قسطين متساويين قيمة القسط الواحد ما يعادل نحو (٨,٤) مليون دولار أمريكي فضلاً عن عدد (١٨٤٧١) سهمًا قابلة للاستدعاء (callable) وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ المحرم سنة ١٤٤٥ هـ

(الموافق أول أغسطس سنة ٢٠٢٣) .

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في غرة ربيع الآخر سنة ١٤٤٥ هـ

(الموافق ١٦ أكتوبر سنة ٢٠٢٣ م) .

